الأحوال الاقتصادية للمعيشة في مدينة الموصل

الدخل وسوق العمل للمدة 2002-2007

أ. د أثيل عبد الجبار الجومرد
أستاذ الاقتصاد – جامعة الموصل

معن رائق يونس
باحث اقتصادي – ديوان محافظة نينوى
maan.raiq@yahoo.com

المستخلص

تعنى هذه الدراسة بالاحوال الاقتصادية للمعيشة في مدينة الموصل. وتكمن اهميتها في تناولها لهذا الجانب الحساس في مدة حرجة (2002-2007) تضمنت احداثا وتداعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة. ومن اهم النتائج التي خرجت بها، ان معدل النمو في المدينة خلال مدة الدراسة كان اقل مما هو عليه في سائر المراكز الحضرية الاخرى في العراق. فضلا عن ان متوسط الدخل الحقيقي لم يحقق تحسنا ملحوظا. بينما انخفض بالمقابل مستوى التفاوت في توزيع الدخول. هذا وان النسبة الاكبر من سكان الموصل يعتمدون في دخولهم على الاجور والرواتب، ما يجعل مستوى معيشة الاسرة والفرد يتاثر كثيرا بتغيرات معدلات البطالة التي لم تنخفض خلال المدة 2004-2007 الا بنسبة انخفاض طفيفة.

المصطلحات الرئيسية للبحث: الاحوال الاقتصادية للمعيشة، الدخل الحقيقي والجاري، معدل النمو، التفاوت، سوق العمل.

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد 19
العدد 72
الصفحات 150- 169

المقدمة

عانى العراق عموماً من تردٍ مزمن في أحوال سكانه المعيشية – ولاسيما الاقتصادية منها – زهاء ثلاثة عقود من الزمن، اشتدت وتيرة تأزمها بتفاقم متزايد بعد حرب الخليج عام 1991، وما صاحبها من فرض عقوبات اقتصادية تمثل أهمها بحصار اقتصادي ظالم، دفع ثمنه الباهظ وتحمّل تكاليفه القاسية وأعباءه المرهقة، الشعب العراقي. وفي ظلّ المحاولات الحثيثة والحرص البالغ للنظام الحاكم إبّان تلك الحقبة المظلمة في التعتيم على أحوال التدهور المعيشي ذي الخطر المتنامي ومحاولة إعطاء صور مضلّلة تزيّف حقيقته وواقعه السائد آنذاك، فإن إجراء البحوث والدراسات المعمّقة والشاملة والحقيقية بهذا الخصوص، عانى هو الآخر من حظر وجوبه بمنع صارم طيلة تلك السنوات العجاف.

وعلى الرغم من عدد من المنافع الاقتصادية التي كان لها صدى إيجابي على الوضع المعيشي (أهمها إرتفاع رواتب العاملين بالقطاع الحكومي) بعد حرب عام 2003 واحتلال العراق، إلا أن المساوئ والخسائر والتردي الحاصل فيه، كانت أشد وأعظم من جوانب أخرى كثيرة أهمها تزعزع المنظومة الأمنية والدفاعية للبلد ونشوء الصراعات السياسية وتفشي الفساد بشتى صوره في مجريات الحياة ومفاصلها كافة، واصبح للارهاب موطئ قدم كبير في العراق، فضلاً عن تهديد السيادة الوطنية جراء الاحتلال وهيمنة قوى خارجية أخرى عديدة، وقد ألقى كل ذلك بلا شك بظلاله المأساوية السوداء على كاهل السكان المعيشي. الا ان ما يبعث على الارتياح وينمي الشعور بالامل والتفاؤل هو ما يشهده العراق (ومدينة الموصل التي هي محور البحث هنا) مؤخرا من تحسن امني (وما يترتب عليه من انعكاسات ايجابية اخرى) يتم ملاحظته سنة تلو سنة وعلى برغم بطئه الا انه لم يزل مستمرا ويبشر بالخير لما هو قادم من الايام.

أهمية البحث:

تتأتى أهمية البحث من الأهمية الكبيرة لمدته (2002–2007) وهي تمثل السنوات التي أعقبت حرب عام 2003، وما ترتب عليها من أحداث وتداعيات وتغيرات جوهرية كان لها صدىً قوياً على طبيعة الواقع الاقتصادي– الاجتماعي في مدينة الموصل[1] من جهة، وكذلك الأهمية الكبيرة لمضمون الأحوال المعيشية من زاويته الاقتصادية بوجه عام، في هذه الحقبة من تاريخ المدينة، التي تجلى بها ترد وتدهور كبيران جداً فيه، من جهة اخرى.

هدف البحث:

الاسهام في تهيئة أرضية معلوماتية جيدة عن واقع الأحوال الاقتصادية للمعيشية في الموصل خلال المدة (2002–2007) ، وفي إظهار حقيقة ما حدث من تغير فيها خلال المدة المذكورة بالمقارنة مع بقية المراكز الحضرية للمحافظات الاخرى.

(1) إن المقصود بالموصل التي هي محور البحث هنا، هي حدود بلدية الموصل، وبما ان البيانات المطلوبة عن هذه البقعة الجغرافية تحديداً، غير متوافرة، فقد تم استخدام بيانات ناحية الموصل التي هي مركز قضاء الموصل، القضاء الذي يمثل مركز محافظة نينوى. وذلك على اعتبار ان النسبة الاكبر من السكان في ناحية الموصل هي متركزة ضمن حدود بلدية الموصل من جهة، فضلاً عن ان البقعة الجغرافية لحدود بلدية الموصل، هي الأهم وتشغل مساحة كبيرة من نطاق ناحية الموصل المشار اليها آنفاً، من جهة اخرى. وحيثما ورد ذكر الموصل في هذا البحث فان المقصود بها هذا الذي ذكر.

فرضية البحث:

تتشكل فرضية البحث من ثلاث فقرات فرعية، يمكن وصفها كما يأتي:

1. عدم تحقق تحسن في الأحوال الاقتصادية للمعيشية على الصعيد العام في المدينة خلال المدة 2002 – 2007.
2. انخفاض درجة التفاوت في مستويات المعيشة، مقاسة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل، بين أفراد المجتمع في المدينة خلال المدة 2002 – 2007.
3. إن معدل البطالة لم يتغير في مدينة الموصل خلال المدة 2004–2007 إلا بنسبة طفيفة.

مشكلة البحث:

غياب الرؤية التنموية الواضحة وعدم وجود خطة ستراتيجية مناسبة للمدينة ووجود ضعف في قاعدة البيانات المتعلقة بالاحوال الاقتصادية للمعيشة، فضلا عن تردي الوضع الامني بشكل عام وسيادة الارتباك بالوضع السياسي فيها، كل ذلك اسهم وتسبب بظهور نتائج سلبية تمخض عنها هذا البحث.

منهج البحث:

تم في هذا البحث تقييم الأحوال الاقتصادية للمعيشة في الموصل من خلال تحليل بيانات الدخل وسوق العمل في المدة 2002 و 2007، وإجراء المقارنة بينهما بالاقيام الجارية والحقيقية، على وفق ثلاثة ابعاد، زمنياً عبر المدة المذكورة، ومكانياً بالمقارنة مع بقية المراكز الحضرية للمحافظات الأخرى، وعمودياً بحسب شرائح الدخل الخُمسية للمجتمع الموصلي. وتم استخدام طرائق أخرى لاختبار التفاوت في المستوى المعيشي اعتماداً على الدخل، كطريقة معامل الاختلاف وطريقة منحنيات لورنز. وقد اعتُمد على بيانات مسح الأحوال المعيشية في العراق 2004[1]، وبيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2007[2]، بوصفها مصادر أساسية لهذا البحث[3].

تعريف الأحوال المعيشية

تعرف الأحوال المعيشية على أنها الظروف المادية التي يعيش في كنفها الأفراد، والسلع والخدمات التي يكون هؤلاء الأفراد قادرين على استهلاكها، وكذلك الموارد الاقتصادية التي تمكنهم من ممارسة الاختيار المتعلق بالكيفية التي يعيشون من خلالها حياتهم (Ministry of Social Development, 2001, 72). أو أنها بصيغة أكثر إيجازاً تتجلى بمستوى الراحة المادية المعبر عنها بالسلع والخدمات المتوافرة لشخص ما أو مجموعة معينة[4]. يلحظ بجلاء في التعريفين في المذكورين انفاً وجود النزعة المادية في محاولة التعبير عنها، ولعل ذلك يمكن تسويغه في أن الأشياء كلما كانت بصورتها المادية بشكل أكبر، أصبحت عملية قياسها وتقديرها بدقة ممكنة أكثر. ولهذا غالباً ما يذهب المعنيون في هذا الشأن إلى استخدام الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد، والمعدل من أثر التغيرات في الأسعار (التضخم والانكماش)، بوصفه مقياساً شائع الاستعمال في التعبير عن الأحوال المعيشية المادية (Steckel, 2005, 2-3). فيعرفون الأحوال المعيشية من هذا المنطلق فكلما زادت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإنه بالضرورة المنطقية والحتمية، بحسب رأيهم، ينعكس على بقية أوجه حياته بالتطور المطرد، والأمر نفسه ينسحب على العائلة والمجتمع بأسره. وبناءً على ذلك، وبما أن الأحوال المعيشية لفرد ما على سبيل المثال، هي صورة منعكسة لدخله، فإن الأحوال المعيشية يمكن أن تعرف على أنها مقياس للرفاهية الاقتصادية يعتمد على قدرة الناس على شراء السلع والخدمات التي يرغبون بها[5].

---

(1) نفذ هذا المسح من الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وصدر في عام 2004 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومعهد الدراسات التطبيقية النرويجي الدولي (FAFO).

(2) نفذ هذا المسح من الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وصدر في عام 2007 بالتعاون مع البنك الدولي، وهيئة إحصاء إقليم كردستان.

(3) لقد قام الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات التابع لوزارة التخطيط والتعاون الانمائي مشكورا بتزويدنا ببيانات هذين المسحين بشكل رسمي بعد عدد من المراسلات والمراجعات لمقره الرئيس في بغداد.

(4) من قاموس (wordwebonline) على الإنترنت.

(5) من قاموس (dictionary.bnet) على الإنترنت.

والتي بدورها تمثل الاستهلاك الذي من خلاله أيضاً عرفت الأحوال المعيشية على أنها العافية المالية لمجموعة معينة من السكان والمقاسة بكمية ذلك الاستهلاك من قبلهم[1].

يتعدى تعريف الأحوال المعيشية الدائرة الضيقة المتجسدة بالصورة المادية ليشمل عدداً من المضامين الاجتماعية التي تعد من وجهة نظر الكثيرين مكونات أساسية محتواة في الأحوال المعيشية. وبهذا الشكل فإنهم يعرفونها على أنها تتحدد بشكل إبتدائي بوساطة الموارد الاقتصادية، لكن العوامل الثقافية، والأعراف المحلية، والأحداث الماضية، والتعليم، من شأنها أن تتسبب بتأثير قوي في أحوال الناس المعيشية. ويلحظ من هذا التعريف أن الأحوال المعيشية أصلها مادي، إلا أن هناك عوامل اجتماعية أخرى تتكامل وتتبادل التأثير معها لتصبح أكثر شمولية.

وفي غمار المحاولات الهادفة إلى صياغة تعريف يتسم بالشمولية والتوازن بين الأوجه المادية والنوعية، يبرز من يعرفها من منظور سلّم أولويات الحاجات المتحققة أو المطموح إليها من الفرد أو المجموعة، أو أن الحصول على الحد الأدنى منها يعد أمراً ضرورياً لشخص ما أو مجموعة معينة تحت ظرف معين. ويقسمونها بذلك على ثلاثة مستويات وهي: الضروريات، والراحة، والرفاهيات[2].

وقد ذهب آخرون إلى تعريف الأحوال المعيشية بوصفها مقياساً ذاتياً يقيّم بموجبه مجموعة من الناس أو الأفراد مستوى الرفاهية التي يشعرون بها[3]، إلا أن هناك تفاوتاً كبيراً في تقييم الأفراد الموضوعي لأحوالهم المعيشية حتى عندما يكونوا في الفئة العمرية والجنس والقومية، جميعاً، نفسها، فإنهم قد يمتلكون آراءً مختلفة عن ماهية العوامل التي تشكل المستوى اللائق للمعيشة. ولهذا فإن مفهوم الأحوال المعيشية قد اكتسب في العقود الأخيرة معالجة متزايدة من خلال فكرة الاقتصاديين بخصوص دالة المنفعة، التي تعتمد فيها الرفاهية على تشكيلة واسعة من العوامل النقدية وغير النقدية (Easterlin, 2000, 7).

وبعد هذا التوصيف الموجز المتعلق بتعريف الأحوال المعيشية، فإنه يجدر ذكر تعريف آخر تبرز له أهمية خاصة ينص على أن الأحوال المعيشية هي "مجموع الأفعال المنفذة في عدد من المجالات، على سبيل المثال: مجال العائلة، أو سوق العمل، حيث يستغل الأفراد الموارد المتوافرة لديهم ويعملون على وفق أهدافهم. ويشكل نتاج هذه الأفعال بدوره الظروف المعيشية، التي هي مورد ونتيجة لهذه الأفعال بشكل عام (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي أ، 2004، 11).

قياس الأحوال المعيشية

لا توجد طريقة صحيحة "واحدة" متفق عليها في قياس الأحوال المعيشية. وقد سبب في الحقيقة اختلاف طرائق تعريفها وقياسها نقاشاً حاداً في تقييمها. ويعزى ذلك إلى أن التعاريف المتعددة المصاغة للأحوال المعيشية تختلف بحسب اختلاف الإطار التحليلي الذي يحتويها. لذا فإن المقاييس الأكثر مباشرة للأحوال المعيشية هي الدخل والاستهلاك. ويشيع بكثرة استخدامهما لهذا الغرض.

تواجه محاولة تقييم مستوى المعيشة تحديين أساسيين: الأول، أن يلم التقييم بالتفاصيل الأساسية للمفهوم، تلك التفاصيل التي جعلت من مفهوم "مستوى المعيشة" محوراً بارزاً في فكر الفرد وتطلعاته، في شتى البلدان. والثاني، أن تكون التفاصيل وأساليب توظيفها في التقييم واقعية (عملية) قابلة للتنفيذ. وقد يكون هذان التحديان متنافرين أحياناً! فالإلمام بالتفاصيل يستدعي تعقيد مفهوم مستوى المعيشة، لما يتضمنه من متغيرات واستطراد في العلاقات. أما سمة الواقعية والعملية فتحبذ التبسيط والاقتضاب (Sen, 1985, 20). ويمكن القول أن نهج القياس الإحصائي لمستوى المعيشة قد بدأ مع وليم بتي (W. Petty) في كتابه "الحساب السياسي" (Political Arithmetic) في عام 1676. وكان الدافع لديه في تقديره للدخل القومي التوصل إلى فهم أفضل لمفهوم مستوى المعيشة، إذ ضمّن في المفهوم – فضلاً عن الدخل – أبعاداً أخرى مثل السلامة العامة والإحساس بالسعادة، في حين ركّز في التقدير (العملي) على الدخل والثروة، واستخدم في التقدير طريقتي الدخل والإنفاق (Sen, 1985, 20-21).

---

(1) من قاموس (investorwords) على الإنترنت.
(2) من قاموس (Merriam-webster) على الإنترنت.
(3) من قاموس (yourdictionary) على الإنترنت.

ويمكن باختصار حصر المقاييس المباشرة للأحوال المعيشية بكل من الدخل والإنفاق والاستهلاك. وبهذا الخصوص يمكن تعريف كل واحد منها كالآتي (O'Donnell, *et. al.*, 2008, 70):

- الدخل: هو مقدار المال المستلم خلال مدة زمنية محددة كبديل للعمل أو الخدمات، من بيع السلع أو العقارات، أو كربح من الاستثمارات المالية.
- الإنفاق: ويتمثل بالمدفوعات المالية أو تحمل مسؤولية معينة مقابل الحصول على السلع والخدمات.
- الاستهلاك: هو الاستعمال النهائي للسلع والخدمات، الذي يكون مستبعداً منه الاستعمال الوسيط لعدد من السلع والخدمات في إنتاج الآخرين.

أما المقارنات الدولية للأحوال المعيشية، فإن أكثر المؤشرات قبولاً بوجه عام في ذلك هو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المحول إلى الدولار الأمريكي باستعمال تعادلات القوة الشرائية (Purchasing Power Parities)[1]. التي تزول بوسطتها اختلافات الأسعار بين البلدان. وعند تحويل الأسعار باستخدام معدل تعادلات القوى الشرائية (Purchasing Power Parity Rate) أو (PPPR)، فإن الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المختلفة يعكس فقط مقدار السلع والخدمات لتلك للبلدان (Kryger, 2000, 4). لذا فإن المتخصصين في الاقتصاد الكلي يستخدمون حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوصفه قيمة واحدة تعكس مستوى الناتج الاقتصادي للفرد في بلد معين لقياس مستوى رفاهيته الاقتصادية. وبواسطة تحويل العملات إلى دولارات قابلة للمقارنة باستخدام معدل تعادلات القوى الشرائية (PPPR) المذكور، يستطيع أحدهم إنشاء رقم واحد لكل بلد يقيس من خلاله رفاهيته الاقتصادية (Smeeding & Rainwater, 2002, 2).

متوسط نصيب الفرد السنوي من الدخل في الموصل وتغيره الجاري والحقيقي

شهد متوسط دخل الفرد السنوي بالأسعار الجارية بالموصل قفزات نوعية كبيرة في السنوات التي تلت حرب عام 2003 إثر الزيادة الكبيرة المفاجئة في إنتاج وتصدير النفط، والانفتاح التجاري، وأسباب أخرى، أدت بمجملها إلى ارتفاع كبير في رواتب ودخول العاملين في القطاع الحكومي والتي أسهمت بشكل فاعل في تنشيط الحركة الاقتصادية للمدينة، بشكل مباشر وغير مباشر. فخلال المدة (2004–2007)، ارتفع متوسط دخل الفرد بالأسعار الجارية ذاك من 481587.4 دينار إلى 1210009.8 دينار، وهو بلا شك ارتفاع تاريخي غير مسبوق منذ سنوات طويلة جداً.

إن المفارقة الكبيرة والحدث المثير في هذا المضمار، هو ارتفاع الأسعار بشكل موازٍ للارتفاع الحاصل في متوسط دخل الفرد بالأسعار الجارية. إذ ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق من 8815.6 إلى 24205.5 من عام 2004 إلى عام 2007، لاحظ الشكل (1). وقد تكون هذه الحقيقة غير محسوسة وغائبة عن أذهان معظم الناس، إلا أن الشواهد الواقعية تؤكد فعلاً ارتفاع التكاليف المعيشية إبان تلك الحقبة الزمنية. ومنها على سبيل المثال، الارتفاع الكبير في أسعار الوقود والمشتقات النفطية إثر الأزمات المتتالية والمزمنة، وارتفاع تكاليف النقل بسبب تردي الوضع الأمني وانسداد الكثير من الطرق، واستحداث سلع جديدة وانتشارها بتزايد، كأجهزة الهاتف النقال، وغيرها.

(1) للمزيد من المعرفة بمؤشر تعادلات القوى الشرائية (PPPR) بنوعيه النسبي والمطلق، راجع:
Bank of Canada Review, Purchasing-Power Parity: Definition, Measurement, and Interpretation, 2002.

الشكل (1)
الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق من عام 2002 إلى عام 2007

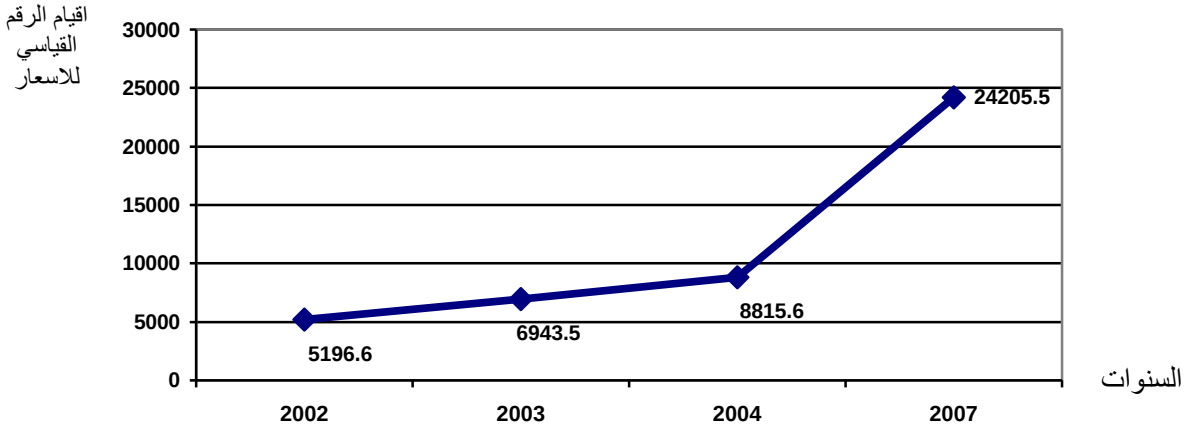

الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية (2008–2009)، العراق: الجدول (7/1).

ومن أجل أن تكون المقارنة علمية ودقيقة، لابد من تحويل الاقيام الجارية لمتوسط دخل الفرد إلى قيمها الحقيقية كي يتسنى رصد التغير الحقيقي فيه من عام 2002 إلى عام 2007. وفي سبيل تحقيق ذلك، تم تحويل الاقيام الجارية تلك إلى الحقيقية بأسعار عام 2002، وذلك وفق القاعدة الآتية:

$$\text{متوسط دخل الفرد السنوي الحقيقي في عام 2007 بأسعار عام 2002} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2002}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2007}} \times \text{متوسط دخل الفرد السنوي الجاري في عام 2007}$$

$$259773.05 = 1210009.75 \times \frac{5196.6}{24205.5}$$

وهو يمثل متوسط دخل الفرد السنوي الحقيقي في عام 2007 بأسعار عام 2002

وبالطريقة نفسها أحتسب للسنوات الأخرى.

يتضح من خلال الشكل (2) إن القيمة الحقيقية لمتوسط دخل الفرد، لم تشهد الزيادات المتوقعة أو التي توحي بها تلك الزيادات الكبيرة الحاصلة بالقيمة الجارية. فكما يلحظ من خلال الشكل المذكور، أن تلك القيمة الحقيقية ارتفعت قليلاً وبشكل واضح في عام 2003، وبقيت عند مستويات متقاربة في الأعوام الأخرى الموضحة في الشكل.

الشكل (2)
متوسط دخل الفرد الجاري والحقيقي السنوي[1]

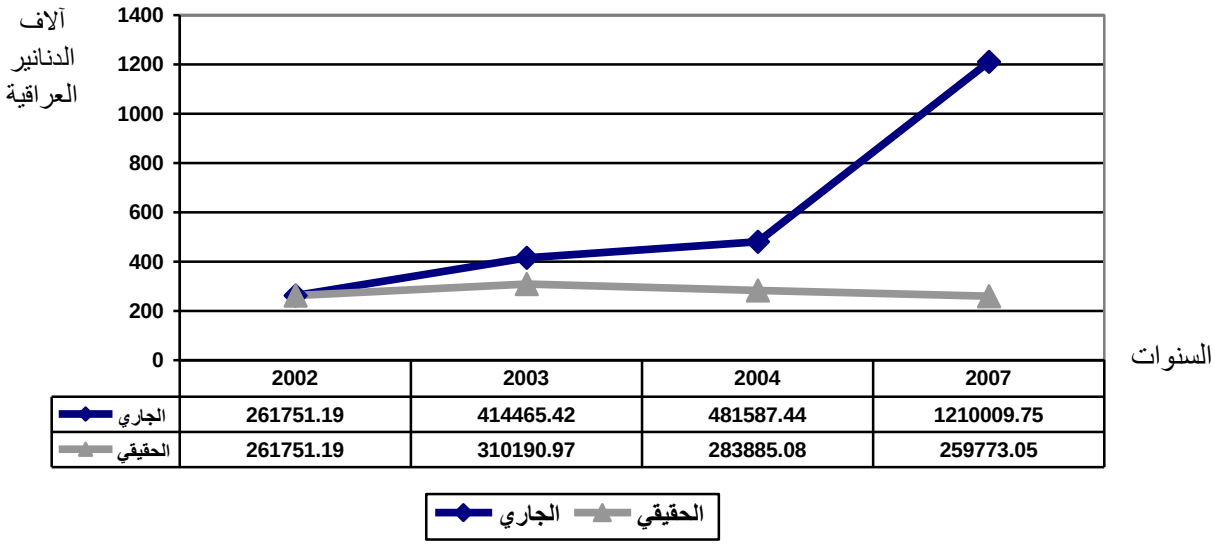

	2002	2003	2004	2007
الجاري	261751.19	414465.42	481587.44	1210009.75
الحقيقي	261751.19	310190.97	283885.08	259773.05

الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على:
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية (2008–2009)، العراق: الجدول (7/1).
- بيانات مسحي 2004 و2007.

(1) بالنسبة لعامي 2002، و2003 فقد تم قسمة مجموع دخول الأسر الموجودة في البيانات في كل عام على المجموع الكلي للسكان فيه. وتم تقدير المجموع الكلي للسكان ذاك، في كل من عامي 2002 و2003، من الباحثين كما يأتي:
في عام 2002، قُدّر عدد سكان الموصل، وفق القاعدة الآتية:

$$\ln p_{2002} = \ln p_{1997} + (r)t$$

حيث أن:

p_{2002} = عدد سكان الموصل في 2002 (المقدر)

p_{1997} = عدد سكان الموصل في 1997 (بموجب الإحصاء العام لعام 1997).

r = معدل النمو السكاني السنوي، والبالغ (0.03024)، (محتسب من الباحثين بالاعتماد على بيانات الإحصاء السكاني عام 1997 وبيانات مسح عام 2007).

t = عدد السنوات بين العامين وتساوي 5.

وبالتعويض بالأرقام يكون عدد سكان الموصل في 2002 مساوياً لـ: 1125641.853.

وباستخدام الطريقة نفسها يكون عدد سكان الموصل في عام 2003 مساوياً لـ: 1160201.166.

كما أن لمتوسط دخل الأسرة الحقيقي سلوكاً مشابهاً لذلك الخاص بالفرد في تغيره خلال المدة 2002–2007. إذ تظهر النتائج أنه على المستوى الحقيقي، بقي على حاله تقريباً دون تغيير، لاحظ الشكل (3).

الشكل (3)
متوسط دخل الأسرة الجاري والحقيقي السنوي

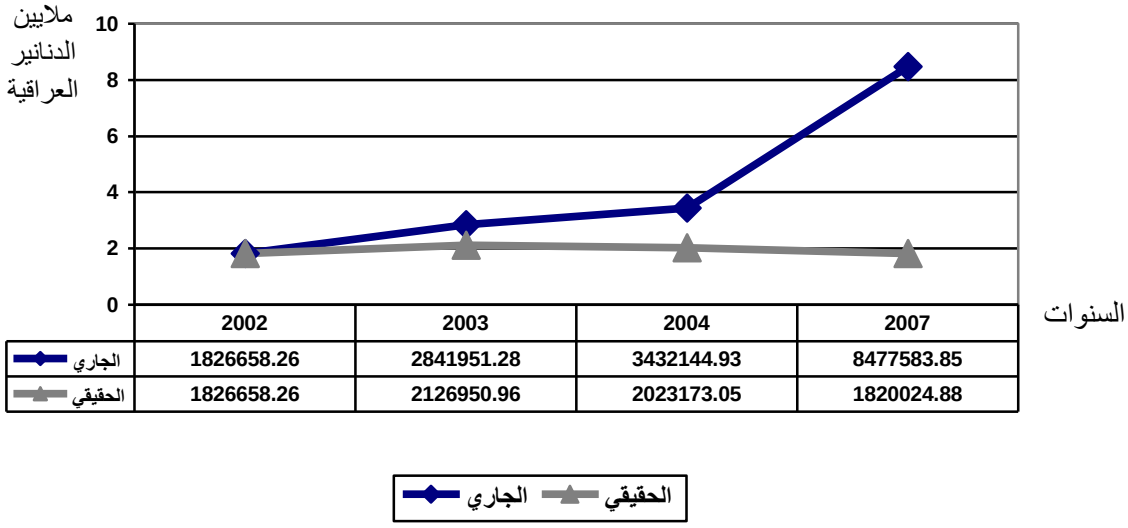

الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على:
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية (2008–2009)، العراق: الجدول (7/1).
- بيانات مسحي 2004 و2007.

معدل النمو الحقيقي والجاري السنويين لمتوسط نصيب الفرد من الدخل في الموصل

لغرض احتساب معدلات النمو في السنوات المتتالية مثل معدل النمو بين عامي 2002 و 2003، وكذلك معدل النمو بين عامي 2003 و2004، فقد استخدمت المعادلة الآتية في أدناه:

$$\ln y_t - \ln y_{t-1} = g_t$$

حيث أن:

y_t : متوسط نصيب الفرد من الدخل في المدة t.

y_{t-1} : متوسط نصيب الفرد من الدخل في المدة t-1.

وأما معدل النمو السنوي بين عامي 2002 و2007 [$gy_{(2002\text{-}2007)}$]، فقد احتسب كالآتي:

$$\frac{\ln y_{2007} - \ln y_{2002}}{5} = gy_{(2002\text{-}2007)}$$

وبعد احتساب النتائج تبين أن معدل النمو الجاري السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الدخل في الموصل، هو: 0.46 و0.15، لكل من السنوات 2003 و2004، على التوالي. وأما معدل نموه خلال المدة 2002–2007، فهو 0.31.

وبالتطبيق على مستوى الاقيام الحقيقية للمتوسط المذكور (على وفق أسعار 2002)، باستخدام الطرق نفسها في أعلاه، فإن معدل نموه بلغ 0.17 و 0.09- ، لكل من السنوات 2003 و2004 على التوالي، وأخيراً فقد بلغ 0.0015- للمدة 2002–2007.

بعد احتساب معدل النمو السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق من عام 2002 إلى عام 2007، فإن قيمته بلغت 0.31، وهي مساوية لمعدل النمو الجاري السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الدخل في الموصل خلال المدة نفسها، كما يلاحظ في أعلاه. بمعنى آخر، أن النمو السنوي في أسعار السلع والخدمات المعيشية هو مساوٍ للنمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الدخل الجاري خلال المدة 2002–2007. وبذلك يمكن القول أنه لم يتحقق على الصعيد العام في الموصل تحسناً حقيقياً في مستويات الدخول خلال المدة المذكورة.

متوسط نصيب الفرد من الدخل في الموصل بالمقارنة مع باقي المراكز الحضرية للمحافظات

تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي السنوي (بأسعار عام 2002) في الموصل بشكل حاد عن ترتيبه بين مراكز الأقضية الرئيسة للمحافظات خلال المدة 2002–2007، لاحظ الجدول (1)، إذ انخفض إلى الترتيب السابع عشر بينها بعد أن كان في الترتيب السابع. في الوقت الذي شهدت فيه مدن أخرى كالحلة والكوت والسماوة تقدماً كبيراً لافتاً للنظر، تقدمت بموجبه كل واحدة منهن عشرة مراتب خلال المدة نفسها!.

الجدول (1)
متوسط دخل الفرد على مستوى المراكز الحضرية للمحافظات وتغيره الجاري والحقيقي
خلال المدة 2002–2007 (الاقيام بالدنانير العراقية)

المركز الحضري للمحافظة	متوسط دخل الفرد الجاري السنوي في عام 2002	متوسط دخل الفرد الجاري السنوي في عام 2007	متوسط دخل الفرد الحقيقي السنوي في عام 2007 (بأسعار عام 2002)	الترتيب لمتوسط دخل الفرد الجاري السنوي في عام 2002[1]	الترتيب لمتوسط دخل الفرد الحقيقي السنوي في عام 2007 (بأسعار عام 2002)[2]
دهوك	335162.64	2845744.34	610943.59	4	3
الموصل	278588.61	1210009.75	259773.05	7	17
السليمانية	424803.44	2917243.70	626293.55	1	2
كركوك	304869.44	1653594.90	355004.91	5	10
أربيل	346616.10	3193696.10	685644.22	3	1
بعقوبة	257252.97	1236969.43	265560.94	11	16
الرمادي	220350.16	1638400.74	351742.92	14	12
الحلة	197423.47	2146056.22	460729.82	15	5
كربلاء	270885.35	1717790.23	368786.79	8	9
الكوت	155788.86	1898769.82	407640.71	18	8
تكريت	246911.95	1939512.69	416387.67	12	7
النجف	269049.68	2370354.17	508883.62	9	4
الديوانية	299825.21	1637545.90	351559.40	6	13
السماوة	181607.46	1971831.63	423326.11	16	6
الناصرية	174113.62	1155892.69	248154.84	17	18
العمارة	240531.91	1414499.19	303674.23	13	15
البصرة	267754.23	1588345.13	340996.65	10	14
بغداد	365747.29	1651171.44	354484.62	2	11
العراق	270271.27	1504293.12	322951.79	------	------

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بيانات مسحي 2004 و2007.

(1) الترتيب الذي يحمل رقم واحد هو الدخل الأعلى، وهكذا.
(2) الترتيب الذي يحمل رقم واحد هو الدخل الأعلى، وهكذا.

ويلحظ من الشكل (4) أن مدينة الموصل شهدت نمواً اقتصادياً سلبياً في معدله السنوي الحقيقي بمقدار 1%، والحال نفسه في بغداد أيضاً. وإذا ما تحرينا الدقة أكثر وتوسعنا في أخذ مراتب إضافية للمعدل المذكور، تصبح مدينة الموصل هي الأكثر تخلفا فيه بالمقارنة مع بغداد. حيث بلغت قيمته في الموصل 0.01399-، أما في بغداد فإن قيمته بلغت 0.00626-. وبهذا فإن مدينة الموصل هي الأكثر تخلفاً في معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بالمقارنة مع جميع المراكز الحضرية لمحافظات العراق خلال المدة 2002-2007.

الشكل (4)
معدلات النمو الجارية والحقيقية للمراكز الحضرية للمحافظات في العراق

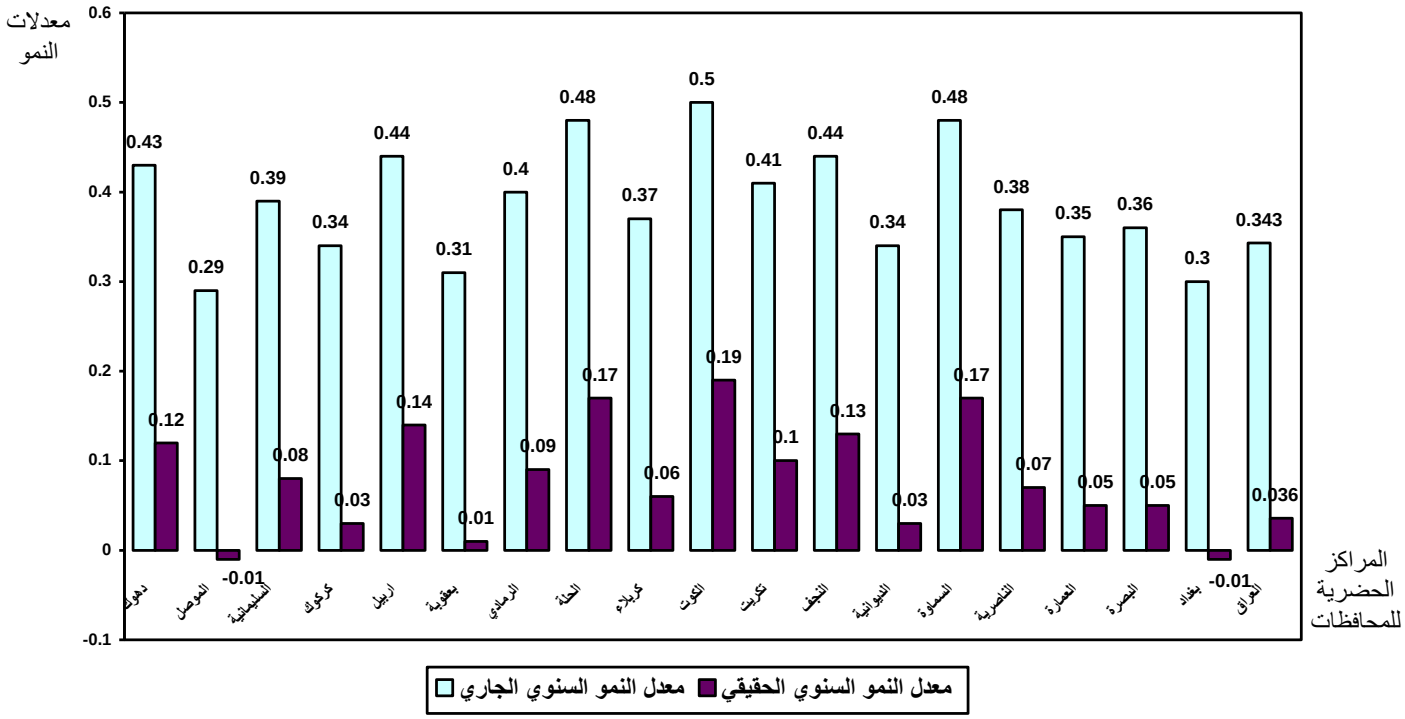

الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (1).

التفاوت في الدخل بالموصل على حسب الفئات الخُمسية (Quintiles)

باستخدام طريقة الشرائح الدخلية الخُمسية (quintiles) للمجتمع في اختبار التفاوت فيما بين دخول أفراده، اتضح بشكل مؤكد انخفاض درجة التفاوت ذاك في عام 2007 عن عام 2004 في الموصل.

وتعتمد الطريقة المذكورة على تقسيم السكان تصاعدياً بحسب مستويات متوسط دخول أفراده، وتقسيمها بعد ذلك على عشرينات مئوية خمسة، بحيث تمثل العشرين بالمائة الأولى من إجمالي السكان – بحسب الترتيب المذكور – الشريحة الدخلية الأكثر فقراً في المجتمع. وتمثل العشرين بالمائة الأخيرة الشريحة الدخلية الأكثر غنىً فيه، وهكذا.

يتضح من خلال الشكل (5) إن حصة كل واحدة من الشرائح الدخلية الثلاث الأولى ارتفعت بوصفها نسبة مئوية من إجمالي الدخل الكلي لسكان الموصل في عام 2007 عن مستوياتها التي كانت عليها في عام 2004، على حساب انخفاض حصة كل من الشريحتين الأخيرتين (الرابعة والخامسة) بوصف كل منهما نسبة مئوية من إجمالي الدخل الكلي للسكان خلال المدة نفسها.

الشكل (5)
توزيع الدخل في الموصل بين الفئات الخُمسية

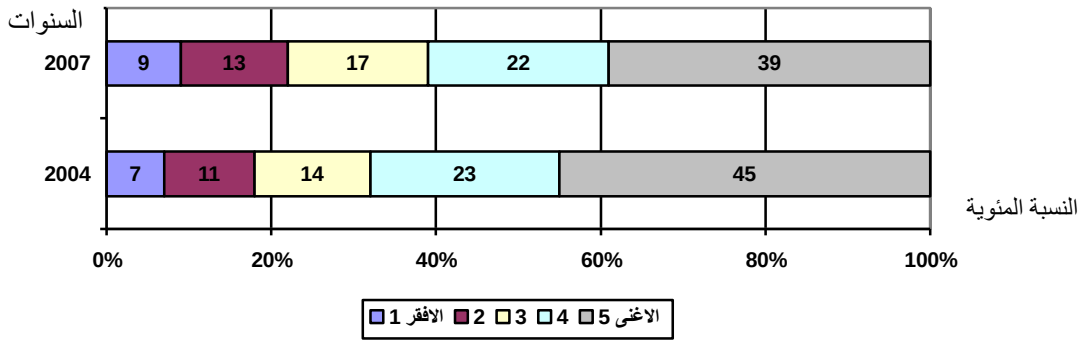

الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بيانات مسحي 2004 و 2007.

يرتفع متوسط متوسطات نصيب الفرد من الدخل الكلي الحقيقي السنوي (بأسعار عام 2002) للأعوام 2002، 2003، 2004، 2007، لكل شريحة دخلية، باطراد مع الشرائح الدخلية الخمسة، بدءاً من الأولى وانتهاءً بالأخيرة، وكما يبدو ذلك واضحاً من خلال الشكل (6). ونلحظ من الشكل نفسه، أن السنة التي تحققت فيها أعلى مستوى لمتوسط دخل الفرد الحقيقي السنوي لجميع الشرائح (بأسعار عام 2002) هو عام 2003. ويعزى ذلك إلى الارتفاع المفاجئ لمستويات الدخول والرواتب (القطاع الحكومي) في أعقاب انتهاء حرب عام 2003، قبل أن يستجيب جهاز الأسعار بالارتفاع كنتيجة لتلك الزيادات. فضلاً عن أن الوضع الأمني لم يكن قد تدهور بشكل كبير في تلك السنة كما حدث في السنوات التي تلتها. كما أن للانفتاح التجاري الدولي الذي حصل في تلك السنة، دوره المهم في تدفق الكثير من السلع والخدمات إلى داخل المدينة (والعراق عموماً) والذي من شأنه أن يتيح إمكانية الحصول عليها بأسعار منخفضة نسبياً بسبب عدم وجود الضوابط الكمركية ذات العلاقة وتراجع كبير لدور جهاز التقييس والسيطرة النوعية.

الشكل (6)
قيمة متوسط دخل الفرد الحقيقي السنوي بالموصل (بأسعار عام 2002) لفئات الدخل الخُمسية للأعوام 2002، 2003، 2004، 2007

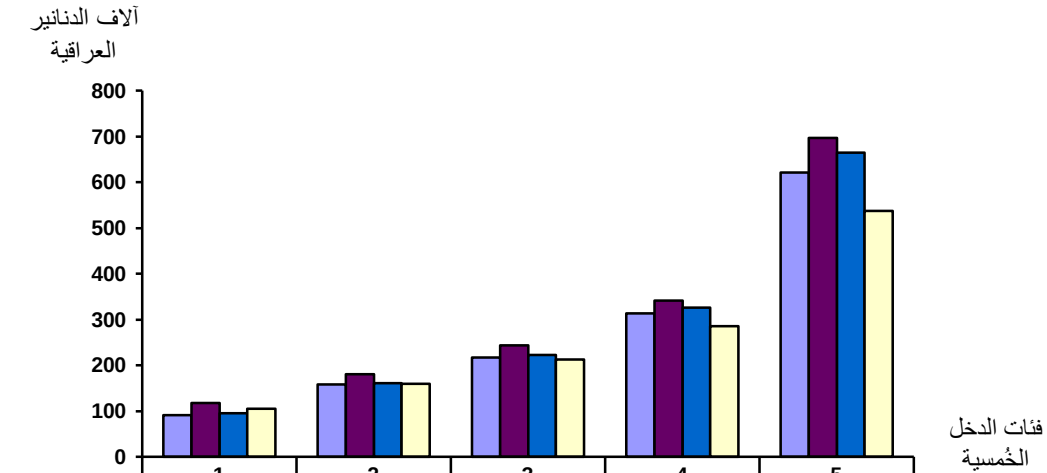

	1	2	3	4	5
2002	90685.54	157436.09	217191.12	313449.12	620885.46
2003 الحقيقي	117750.1576	180762.8534	243510.1147	340611.9269	697154.0068
2004 الحقيقي	95512.2731	160475.8619	221695.2029	326529.8602	664057.2774
2007 الحقيقي	104523.31	159735.68	213185.84	285257.71	536786.36

الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بيانات مسحي 2004 و2007.

وبتسليط الضوء على كل من عامي 2002 و2007 وإجراء المقارنة بينهما من حيث التفاوت، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي (بأسعار 2002)، أرتفع للشريحة الدخلية الأولى (الأفقر) وبمعدل نمو 0.028 سنوياً. وارتفع كذلك للشريحة الدخلية الثانية بدرجة أقل من الأولى، ليبدأ بعدها بانخفاض طفيف للشريحة الثالثة ويزداد الانخفاض أكثر فأكثر للشريحتين الأخيرتين على التوالي. وقد بلغ معدل نمو الشريحة الدخلية الأغنى 0.029– سنوياً.

معامل الإختلاف للمراكز الحضرية للمحافظات وللعراق

يفيد استخدام معامل الاختلاف (Coefficient of Variation) في الكشف عن درجة التفاوت فيما بين متوسط دخل الفرد الحقيقي في كل من عامي 2004 و2007، ومدى تغيرها عبر المدة المذكورة في الموصل من جهة، ومقارنة وضع الموصل بهذا الشأن مع باقي المراكز الحضرية للمحافظات الأخرى.

ويعد معامل الاختلاف أحد مقاييس التشتت النسبي، ويتم الحصول عليه بقسمة الانحراف المعياري على الوسط الحسابي وضرب الناتج في مائة (Douglas, 2002, 115). وبعد تطبيقه على البيانات المتاحة، تبين أن قيمة معامل الاختلاف في عام 2002 بالموصل بلغت 81.28، وانخفضت في عام 2007 لتصبح 70.4، أي بنسبة تغير 13.8-%، لاحظ الجدول (2). وبالمقارنة مع باقي المراكز الحضرية للمحافظات الأخرى، يتضح من خلال الشكل نفسه، أن ستة مراكز حضرية حققت عبر المدة نفسها انخفاضاً في قيمة المعامل المذكور، وهي كل من: بغداد والبصرة والعمارة وتكريت والكوت والموصل. وقد جاء ترتيب الموصل في المرتبة الثالثة في تحقيق أكبر انخفاض في التفاوت الدخلي، حيث جاءت بعد الكوت والبصرة على التوالي. ومن جهة أخرى، فقد حققت النجف أكبر زيادة في قيمة معامل الاختلاف بالمقارنة مع جميع المراكز الحضرية الأخرى والعراق عموماً، يليها كل من دهوك وأربيل على التوالي.

الجدول (2)
معامل الاختلاف لجميع المراكز الحضرية للمحافظات وللعراق

المركز الحضري للمحافظات	متوسط دخل الفرد الجاري السنوي في عام 2002 (بالدينار العراقي)	متوسط دخل الفرد الحقيقي السنوي في عام 2007، بأسعار عام 2002 (بالدينار العراقي)	معامل الاختلاف لمتوسط دخل الفرد الجاري السنوي في عام 2002	معامل الاختلاف لمتوسط دخل الفرد الحقيقي السنوي في عام 2007 (بأسعار عام 2002)	نسبة التغير في معامل الاختلاف[1] (%)
دهوك	335162.64	610943.59	81.74	176.24	115.6
الموصل	278588.61	259773.05	81.28	70.04	-13.8
السليمانية	424803.44	626293.55	77.74	100.72	29.6
كركوك	304869.44	355004.91	73.66	73.64	0.0
أربيل	346616.10	685644.22	53.48	110.47	106.6
بعقوبة	257252.97	265560.94	82.57	140.34	70.0
الرمادي	220350.16	351742.92	84.12	93.35	11.0
الحلة	197423.47	460729.82	87.83	95.72	9.0
كربلاء	270885.35	368786.79	76.36	85.50	12.0
الكوت	155788.86	407640.71	94.91	66.87	-29.5
تكريت	246911.95	416387.67	72.72	67.18	-7.6
النجف	269049.68	508883.62	72.22	254.92	253.0
الديوانية	299825.21	351559.40	61.96	98.21	58.5
السماوة	181607.46	423326.11	89.38	99.73	11.6
الناصرية	174113.62	248154.84	77.20	96.50	25.0
العمارة	240531.91	303674.23	76.17	69.39	-8.9
البصرة	267754.23	340996.65	75.93	64.52	-15.0
بغداد	365747.29	354484.62	78.58	75.24	-4.3
العراق	270271.27	322951.79	82.16	153.58	86.9

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بيانات مسحي 2004 و2007.

منحنيات لورنز للدخول في الموصل

يعد منحنى لورنز أداةً مستعملة لتوضيح توزيعات الدخل والمقترح من لدن لورنز (Lorenz) عام 1905. فمن خلاله نعرف أي نسبة من الدخل الكلي هي في متناول نسبة معينة معطاة من السكان. إن مفهوم هذه الطريقة مقارب جداً لطريقة الأخماس (أو العشرينات) المئوية (Quintiles). وبهذا فإنه، بدلاً من أن ينتهي بحصص الدخل، فإن منحنى لورنز يرتبط بالنسبة التراكمية للدخل إلى النسبة التراكمية للأفراد (FAO, 2005, 2).

يوضح الشكل (7) منحنيات لورنز لمتوسط دخل الفرد السنوي في الموصل للأعوام: 2002، 2003، 2004، 2007. وبالتركيز بالشكل المذكور، يلحظ أن منحنى لورنز الخاص بعام 2003 (ذو اللون الأحمر)، هو أقرب إلى خط التوزيع المتساوي (ذو اللون البنفسجي)، بالمقارنة مع ذلك الخاص بعام 2002 (ذو اللون الأسود). في إشارة إلى انخفاض درجة التفاوت خلال العامين المذكورين. لتزداد بعدها إلى أقصى درجة لها وذلك في عام 2004 خلال المدة من عام 2002 إلى عام 2007. حيث يتضح من خلال الشكل المذكور، أن منحنى لورنز في عام 2004 (ذو اللون الأخضر) هو الأكثر ابتعاداً عن خط التوزيع المتساوي. بعكس ذلك الخاص بعام 2007 (ذو اللون الأزرق العريض) الذي يكون الأقرب إلى خط التوزيع المتساوي. في إشارة واضحة إلى تحقق انخفاض مهم في درجة التفاوت تلك في عام 2007، عن مستواها في عام 2004 وحتى عن مستواها في كل من عامي 2002 و2003.

(1) 100*2002/2002–2007

الشكل (7)
منحنيات لورنز للدخول في الموصل

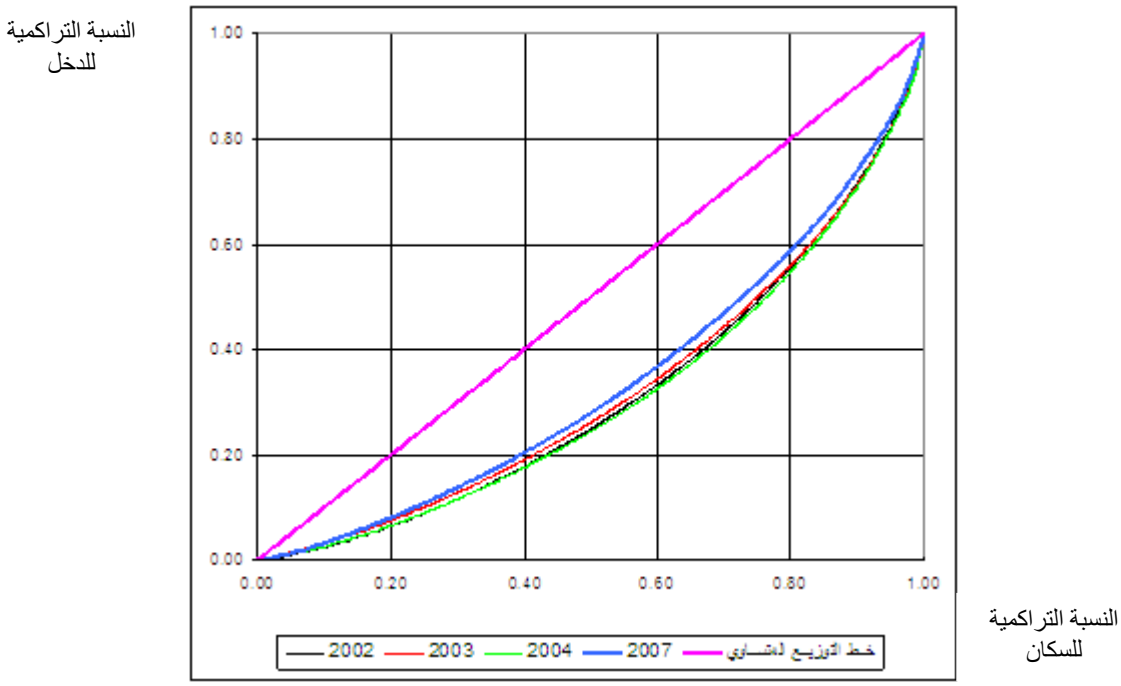

الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بيانات مسحي 2004 و2007.

مصادر الدخل لسكان الموصل

أظهرت نتائج المسحين أن الدخل من الأجور والرواتب يحظى بالحصة الأكبر من إجمالي مصادر الدخل الأخرى في كل من عامي 2004 و2007. يليها دخل أصحاب العمل والعاملين لحسابهم، ويبقى هذا الترتيب قائماً خلال المدة المذكورة. إلا أن التغير الأهم الذي حدث خلال تلك المدة، هو ارتفاع نسبة العوائد من الدخول والأملاك، ارتفاعاً مثيراً على حساب انخفاض جميع نسب المصادر الأخرى، مما يؤشر بوضوح زيادة الطلب على قطاع العقارات، خلالها. كما أن الدخول التحويلية شهدت بدورها انخفاضاً لافتاً للنظر خلال المدة نفسها، لاحظ الشكل (8).

الشكل (8)
مصادر الدخل لسكان الموصل في عامي 2004 و 2007

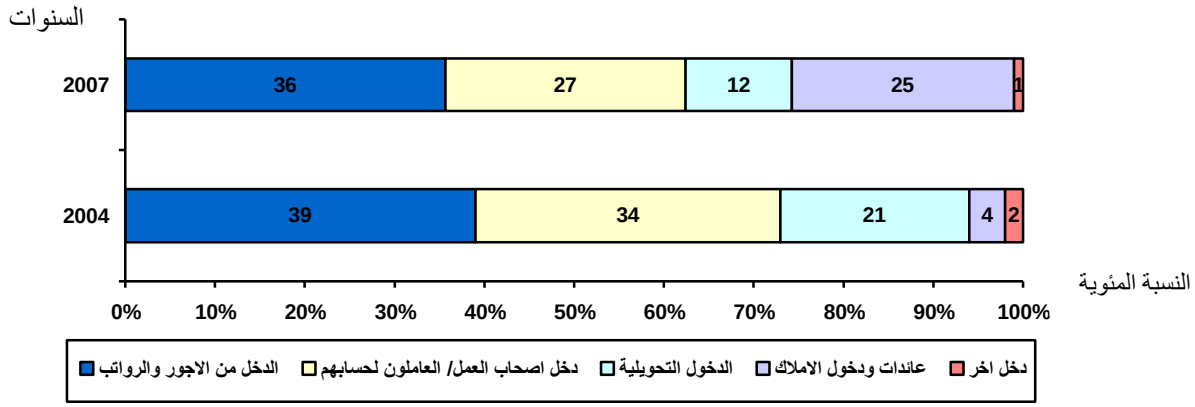

الشكلين من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بيانات مسحي 2004 و2007.

حالة القوى العاملة في الموصل خلال المدة 2004-2007

يقسم السكان على حسب إطار منظمة العمل الدولية، إلى أربع فئات حصراً، العاملين، العاطلين عن العمل، غير النشطين اقتصادياً، وأولئك الذين هم تحت سن العمل. وتعرف الفئة التي تحت سن العمل هنا أنها تلك الفئة التي تقع أعمار أفرادها تحت سن 15 سنة وقت إجراء المسح. ولا تعطي منظمة العمل الدولية توجيهات محددة بشأن الحدود العمرية، ولكنها تشير إلى الاعتبارات الأساسية وهي: (1) مدى مساهمة الشباب في النشاط الاقتصادي، (2) جدوى وتكلفة هذه المساهمة على أن تكون على قدر معقول من الدقة (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي أ، 2004، 119). وتقسم فئة السكان الواقعة ضمن سن العمل إلى عامل، عاطل عن العمل، وخارج نطاق القوى العاملة وذلك بناءً على نشاطات الفرد خلال السبعة أيام التي سبقت تاريخ إجراء المقابلة والتي تسمى (بمدة الإسناد).

ويوضح المخطط (1) آلية قياس أوضاع القوى العاملة من منظمة العمل الدولية:

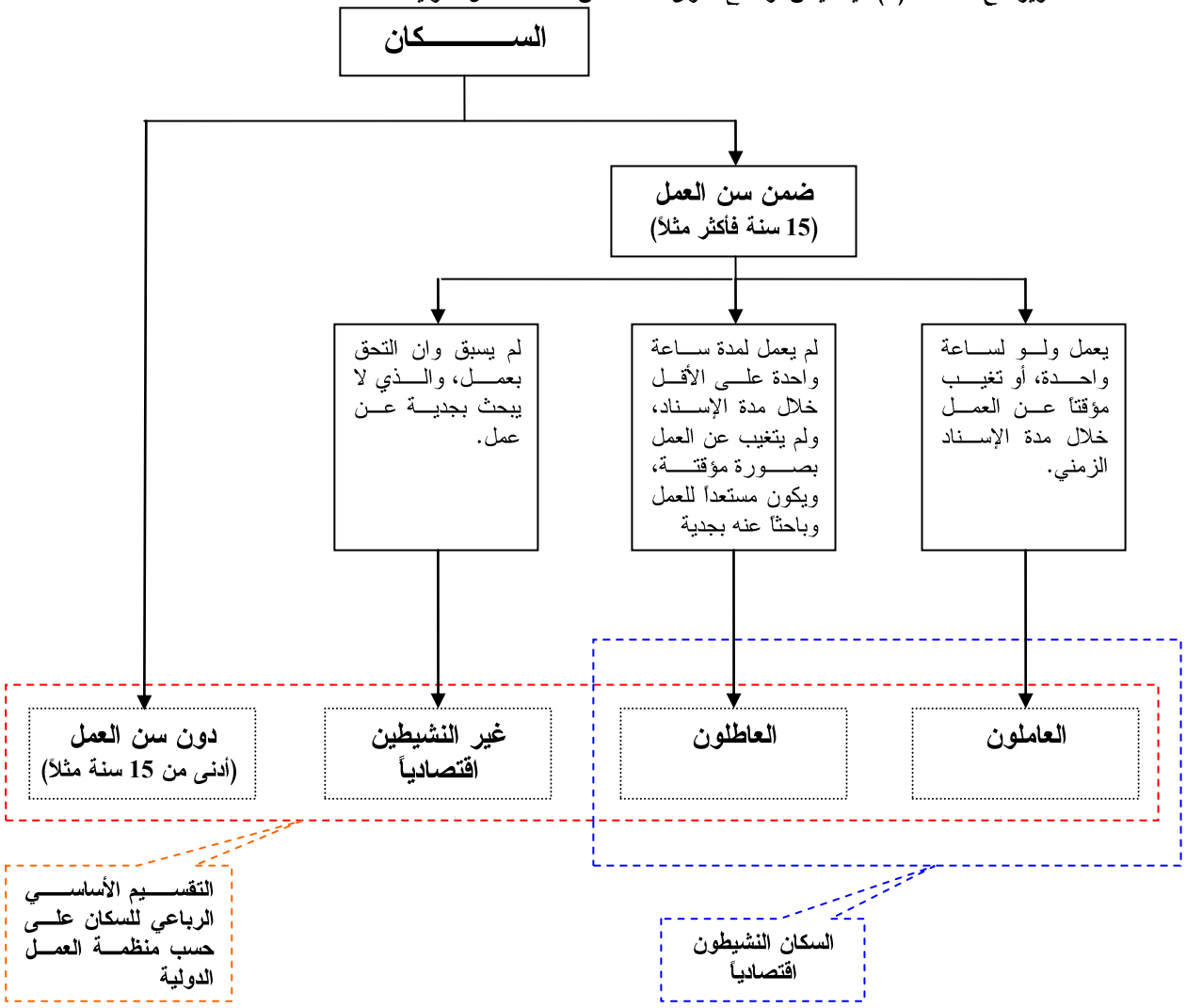

المخطط (1)
تحديد السكان من حيث أوضاع القوى العاملة على حسب منظمة العمل الدولية

المخطط من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الأحوال المعيشية في العراق: التقرير التحليلي، 2004، العراق: ص119-118.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة في العراق 2006 ، العراق: 3-5.

انخفضت قليلاً نسبة النشاط الاقتصادي (بشقيه العاملين والعاطلين) في عام 2007 عما كانت عليه في عام 2004 بالموصل. لتزداد بالمقابل نسبة السكان من دون سن الخامسة عشرة من العمر بالنسبة نفسها. وقد بلغ معدل البطالة (بالتعريف الصارم أو القياسي)[1] في مدينة الموصل في عام 2004 9.7%، وفي عام 2007 بلغ 8.5%[2]. وبذلك فإن معدل البطالة لم يتغير في الموصل خلال المدة 2004–2007 إلا بنسبة انخفاض طفيفة[3]. وأما معدلات البطالة للشرائح الدخلية الخُمسية فقد انخفض التفاوت فيها خلال المدة 2004–2007، إذ انخفض معدل البطالة بوضوح للشريحة الأفقر على حساب زيادته بوضوح للشريحة الأغنى. وبالنظر إلى التحول النوعي الذي شهده العراق عموماً وبضمنه مدينة الموصل قيد التحليل والبحث في رواتب ومخصصات القطاع الحكومي التي ازدادت بشكل مثير في أعقاب حرب عام 2003، فقد ازداد الطلب على التوظف بهذا القطاع زيادة ملحوظة في ظل مدة قياسية أمدها ثلاثة أو أربع سنوات تقريباً، من عام 2004 إلى عام 2007. فقد ارتفعت نسبة المستخدمين في القطاع الحكومي في الموصل إلى 33.9% بعد أن كانت 24.1% في عام 2004. ويشهد القطاع من ذلك الوقت ولحد الآن نمواً متزايداً في الطلب على التوظف فيه، إلا أن الاختناق الحاصل في جانب العرض فيه والمتمثل بالاكتظاظ العالي داخل المؤسسات والدوائر الحكومية (والذي يترتب عليه انخفاض كبير في إنتاجية العامل قد تصل إلى الصفر أو حتى سالبة في كثير من الأحيان)، فضلاً عن تراجع دور القطاعات الأخرى ومنها الخاص على وجه الخصوص، أو جموده في امتصاص الفائض من القوى العاملة وتخفيف الضغط والزخم الشديدين على القطاع الحكومي برواتب ومنافع ومخصصات وامتيازات تضاهي تلك الخاصة بالقطاع الحكومي. وبعد أن كانت عند مستوى منخفض جداً، فقد ازدادت نسبة العاملين بالقطاع الحكومي للشرائح الدخلية الخُمسية الثلاثة الأولى. مما يعني زيادة واضحة جداً في نسبة المشاركة بالعمل بهذا القطاع لصالح الشرائح الفقيرة خلال المدة 2004–2007.

هذا وقد ازدادت نسبة العاملين في كل من مجالات العقارات والفعاليات التجارية وفي البناء والتعمير من إجمالي هيكل العمالة خلال المدة 2004–2007، لتنخفض بالمقابل نسب كل من العاملين في مجالات الإدارة العامة والدفاع وفي تجهيز المياه والكهرباء والغاز، خلال المدة نفسها. أما المجموعات المهنية للعمالة في الموصل خلال المدة 2004–2007، فقد طرأ على هيكلها، تغيراً ملحوظاً ولاسيما في نسبة العاملين بالتجارة والحرف والعاملين بوصفهم فنيين وممارسين ومساعدين. حيث ارتفعت نسبة العاملين في كل منها ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2007 عما كانت عليه في عام 2004 لتتلاشى بالمقابل نسبة العاملين في مجال القوات المسلحة خلال المدة نفسها.

---

(1) يبنى معيار البطالة على أساس ثلاثة معايير هي: إن الفرد "بدون عمل" و"مهيأ أو قابل للعمل" و"يبحث عن عمل". فالأشخاص الذين ينطبق عليهم المعيارين الأولين، دون المعيار الثالث (أي أنهم لا يبحثون عن عمل)، فيصنفون على أنهم "غير متحمسين للعمل، وعلى وفق معدل البطالة القياسي يصنف غير المتحمسين للعمل على أنهم غير نشيطين اقتصادياً، وأما على وفق معدل البطالة المتراخي، فيصنف غير المتحمسين للعمل كعاطلين (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي أ، 2004، 105).

(2) محتسب من الباحثين بالاعتماد على بيانات مسحي 2004 و 2007 ذات الصلة.

(3) معدل البطالة هذا هو على وفق معايير منظمة العمل الدولية. أما إذا احتسبنا معدل بطالة الخريجين من التوظف في القطاع الحكومي فان النتيجة ستكون أكبر بكثير.

الاستنتاجات:

1. عدم تحسن متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال المدة 2002–2007 في مدينة الموصل، ومن ثم عدم تحقق تحسن في الأحوال الاقتصادية للمعيشية على الصعيد العام فيها خلال المدة المذكورة.
2. انخفاض درجة التفاوت في مستويات المعيشة مقاسة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل بين أفراد المجتمع في المدينة خلال المدة قيد البحث.
3. إن مدينة الموصل هي الأكثر تخلفا في معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل خلال المدة قيد البحث بالمقارنة مع باقي المراكز الحضرية للمحافظات الأخرى.
4. ان النسبة الاكبر من دخول السكان في الموصل متاتية من الاجور والرواتب في كل من السنتين 2004 و 2007، وهذا بالنتيجة يستدعي القول أن أي ارتباك في سوق العمل، يتسبب في ارتفاع معدل البطالة، سيؤدي إلى انخفاض في متوسط دخل الفرد وارتفاع نسبة الراضخين تحت خط الفقر.

التوصيات:

1. بات من الضروري بلورة رؤية تنموية واضحة، ووضع خطة ستراتيجية لتحسين الاحوال الاقتصادية للمعيشة في مدينة الموصل، وما يعنيه ذلك من زيادة معدلات الاستثمار ورفع مستوى التوظف.
2. اعداد قاعدة بيانات متكاملة عن الاحوال الاقتصادية للمعيشة في الموصل، تمكّن من اجراء المزيد من البحوث والدراسات التي من شأنها ان تسهل تنفيذ خطة تنموية بهذا الجانب.
3. لابد من الحرص على تحسين الاحوال الاقتصادية للمعيشة بشكل متوازن بين ريف المحافظة (محافظة نينوى) ومراكزها الحضرية الثانوية الى جانب العناية بتحسينها في مدينة الموصل. فالتفاوت الكبير في الاحوال الاقتصادية للمعيشة بين الحضر والريف من شأنه ان يفاقم مشكلة الهجرة الداخلية في المحافظة ويرفع معدلات البطالة والفقر في المدينة الى جانب اشكالات الاكتظاظ السكاني وغيرها.
4. يتعين استخدام معايير استثمارية مناسبة، لتحديد مشاريع استثمارية ملائمة دون غيرها. فارتفاع نسبة الايدي العاملة غير الماهرة ونصف الماهرة بين المتعطلين وضمن شرائح الدخل الدنيا في المدينة يرجح اولوية المشاريع الاستثمارية المكثفة للعمل، والتي لا تتطلب مهارات نادرة ومستوىً عالٍ من التكنولوجيا، ومنها على سبيل المثال: مشاريع المساكن الشعبية، اذ ان هذه المشاريع مكثفة للعمل والمهارات الموظفة فيها متوافرة في المدينة، او يمكن توفيرها بجهود مناسبة.
5. زيادة وتوسيع مراكز التدريب المهني في الموصل لتقديم سلسلة من الدورات التدريبية ذات الطابع الحرفي واتخاذ الاجراءات المناسبة التي تعمل على تشجيع الالتحاق بها، كتوفير منحة مالية للملتحقين او اعطائهم هدايا ذات علاقة بتخصص كل دورة، وذلك لتزويد الايدي العاملة غير المدربة – ولاسيما لذوي الدخل المنخفض –، بالمهارات المطلوبة في سوق العمل.
6. مما لاشك فيه ان اياً من التوصيات في اعلاه، لن تكون قابلة للتنفيذ ومجدية ما لم تبذل جهود حكيمة وكافية لخلق الاستقرار الامني المطلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية ورفع مستوى المعيشة الاقتصادي في الموصل.

المصادر الاجنبية

1. Bank of Canada Review, Purchasing-Power Parity: Definition, Measurement, and Interpretation, 2002. http://www.bankofcanada.ca
2. Bellù, Lorenzo Giovanni, Paolo Liberati, 2005, Charting Income Inequality: The Lorenz Curve, Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Italy. http://www.fao.org
3. Easterlin, Richard A., 2000, The Worldwide Standard of Living Since 1800, Journal of Economic Perspective, Vol. 14, No. 1. http://www.jstor.org
4. Kryger, Tony, 2000, Living Standards, Commonwealth of Australia 2000. http://www.aph.gov.au
5. Lind, Douglas A., William G. Marchal, Robert D. Mason, 2002, Statistical Techniques in Business & Economics, eleventh edition, McGraw-hill Irwin, New York.
6. Ministry of Social Development, The Social Report 2001, New Zealand. www.socialreport.msd.govt.nz
7. O'Donnell, Owen, Eddy Van Doorslaer, Adam Wagstaff, Magnus Lindelow, 2008, Analyzing Health Equity Using Household Survey Data. http://siteresources.worldbank.org
8. Sen, Amartya, 1985, The Standard of Living, Cambridge University Press, UK.
9. Smeeding, Timothy M., Lee Rainwater, 2002, Comparing Living Standards Across Nations: Real Incomes at the Top, the Bottom, and the Middle, The Social Policy Research Centre, Australia. http://www.sprc.unsw.edu.au
10. Steckel, Richard H., 2005, A History of the Standard of Living in the United States. http://web.econ.ohio-state.edu

المصادر العربية

1. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي أ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الأحوال المعيشية في العراق، التقرير التحليلي، 2004، العراق.
2. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ب، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بيانات مسح الأحوال المعيشية في العراق، 2004، العراق.
3. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة في العراق 2006، العراق.
4. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، 2007، العراق.
5. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية (2008–2009)، العراق.

Online Dictionaries

1. Dictionary.bnet, dictionary.bnet.com
2. Investor Words, www.investorwords.com
3. Merriam Webster, www.Merriam-webster.com/dictionary
4. Word Web Online, www.wordwebonline.com
5. Your Dictionary, www.yourdictionary.com

The Economic Conditions of Living in the City of Mosul: Income and Labor Market during the Period 2004-2007

Abstract

This study cares for the economic living conditions in Mosul City. Its importance lies in the critical period that has been covered (2002-2007), which was dominated by far–reaching events at political economic and social levels. Among the main results that have been revealed are the following: the rate of economic growth in the City has been the lowest among major urban centers in Iraq. Besides, real income per capita in the City has stayed stagnant during the period of the study. However, the inequality in distribution of income has decreased. The main bulk of the city's population rely on their income from wages and salaries, which makes the level of living in the city highly sensitive to unemployment rate. This rate has shown only a mild decrease during the period concerned.

Keywords: **The Economic Conditions of Living, Real and Current Income, Growth Rate, Inequality, Labor Market**.